

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة في الفترة 1995-2022

وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار¹

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري بالاقتصاديات المتقدمة (دراسة حالة المملكة المتحدة)، وبالاقتصاديات الصاعدة (دراسة حالة الهند)، وذلك باستخدام بيانات سنوية من 1995 حتى 2022. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي EViews لاختبار علاقة الانحدار بين المتغيرات وقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، لتقييم أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري بالهند والمملكة المتحدة، وذلك خلال الفترة الزمنية (1995-2022). وأوضحت نتائج الدراسة أن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي موجب على رصيد الميزان التجاري بدولة الهند كأحد الاقتصاديات الصاعدة، والمملكة المتحدة كأحد الاقتصاديات المتقدمة، وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث العلاقة الطردية بين سعر صرف والميزان التجاري، فإن زيادة سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية للصادرات وارتفاع الأسعار النسبية للواردات ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) بنموذج الهند إلى أن حوالي 43% من التغيرات التي حدثت في قيمة الميزان التجاري الهندي خلال تلك الفترة ترجع إلى التغيرات في سعر صرف الروبية الهندي، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الميزان التجاري الهندي. في حين تشير قيمة معامل

¹ استاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة طوان

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

التحديد (R2) بنموذج المملكة المتحدة إلى أن حوالي 20% من التغيرات التي حدثت في قيمة الميزان التجاري بالمملكة المتحدة خلال تلك الفترة ترجع إلى التغيرات في سعر صرف الجنيه الإسترليني، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الميزان التجاري بالمملكة المتحدة. مما يؤكد على أن الاقتصادات الصاعدة هي الأكثر تأثراً بتقلبات سعر الصرف على ميزانها التجاري عن الاقتصادات المتقدمة وذلك خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الاقتصادات المتقدمة، الاقتصادات الصاعدة، المملكة المتحدة، الهند.

The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance of emerging economies and advanced economies in the period 1995-2022

Abstract

This study aims to analyze the impact of exchange rate fluctuations on the trade balance in advanced economies (a case study of the United Kingdom) and emerging economies (a case study of India), using annual data from 1995 to 2022. The study adopted a statistical analysis approach using the EViews software to evaluate the regression relationship between variables and measure the impact of independent variables on dependent variables. This was to assess the impact of exchange rate fluctuations on the trade balance in India and the United Kingdom during the period 1995-2022. The study results indicate that exchange rate fluctuations have a statistically significant positive impact on the trade balance in India as an emerging economy and the United Kingdom as an advanced economy. This result aligns with economic logic, where there is an inverse relationship between the exchange rate and the trade balance. An increase in the exchange rate implies a decrease in the value of the domestic currency and a relative increase in the value of foreign currency, leading to a decrease in the relative prices of exports and an increase in the relative prices of imports, thereby improving the trade balance. The determination coefficient (R²) value for the India model suggests that approximately 43% of the variations in the Indian trade balance during that period can be attributed to changes in the Indian rupee exchange rate, while the remaining variations are due to other factors unrelated to the Indian trade balance. Similarly, the determination coefficient (R²) for the United Kingdom model indicates that around 20% of the variations in

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

the UK trade balance during that period are attributable to changes in the pound sterling exchange rate, with the remaining variations stemming from other factors unrelated to the UK trade balance. This confirms that emerging economies are more affected by exchange rate fluctuations on their trade balances compared to advanced economies during the study period.

Keywords: Exchange rate, trade balance, advanced economies, emerging economies, United Kingdom, India.

1. مقدمة البحث:

يعد سعر الصرف مؤشراً هاماً ومتغيراً أساسياً له أثر كبير في تقدم ونمو ورخاء الدول، حيث يمثل أداة الربط بين اقتصاد الدولة وباقي اقتصاديات العالم، وله دور هام في القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية. الأمر الذي ينعكس بالضرورة على ميزان المدفوعات ككل، وعلى وجه الخصوص الميزان التجاري بجانب صادات وواردات. وقد أدى التداخل الكبير والواسع في المبادلات التجارية في العالم إلى حدوث تقلبات في أسعار الصرف الأمر الذي قد يكون له أثر إيجابي في معالجة الاختلالات في الميزان التجاري لبعض الدول، أو يكون له أثر سلبي ويزيد من حدة هذه الاختلالات، ويتوقف هذا الأثر على العديد من العوامل منها طبيعة الاقتصاد وهيكل الصادرات والواردات والسياسات الحكومية المتبعة ومرونة الطلب المحلية وغيرها.

تعتبر الهند من الاقتصاديات الآسيوية الصاعدة، ويصنف اقتصادها بأنه اقتصاد سوقي نام متوسط الدخل، وقد حققت معدلات نمو مطردة في العقدين الماضيين، وأصبحت تترامح الدول المتقدمة في صدارة العالم الاقتصادية، وقد أتى ذلك عبر سلسلة زمنية من الإصلاحات السياسية والاقتصادية تطلبت كثير من الجهود واستغلال أمثل للموارد المتاحة، حيث تعتبر الهند رابع أكبر دولة من حيث الموارد الطبيعية. وبالرغم من أنها تمثل أكبر مصنع في العالم للأدوية المكافئة إلا أنها لم تزل سادس أكبر سوق استهلاك عالمي. في حين تعتبر المملكة المتحدة سادس أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الأسمى، وتمثل بلد صناعي إلى حد كبير، ويرجع ذلك إلى تنوع مواردها، وخبرتها الفنية الكبيرة، وأسواق تصريف منتجاتها. وأصبحت المملكة المتحدة منذ القرن العشرين أكبر دول أوروبا انتاجاً للغاز الطبيعي وثانيها في انتاج النفط.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور وأثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للدولة وهل هناك أثر موحد على مستوى كافة الدول بتصنيفاتها أم يتوقف هذا الأثر واتجاهه على طبيعة الدولة واقتصادها، ومن ثم تم اتخاذ اختيار دولة الهند معبرة عن دول الاقتصاديات الصاعدة، والمملكة المتحدة معبرة عن اقتصاديات الدول المتقدمة، للوقوف على مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في كل دولة وفقاً لتصنيفها.

يعكس هذا البحث الاهتمام المتزايد بموضوع تقلبات أسعار الصرف حيث إنه من الموضوعات التي لها أهمية بالغة، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار المترتبة على المؤشرات الاقتصادية من جراء التقلب في تغير سعر الصرف، فالمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تعمل مع التجارة الدولية سواء في التصدير أو الاستيراد سوف تتأثر سلباً أو إيجاباً في أدائها من هذه التعاملات، وهذا راجع إلى تذبذب وتقلب أسعار الصرف من جهة، ونوع نظام الصرف المتبع في تلك الدولة من جهة أخرى.

1-1 المشكلة البحثية

إن التطورات والتغيرات الاقتصادية التي طرأت على المشهد العالمي في السنوات الأخيرة، وقرار كثير من الدول بتحرير سعر الصرف بها، له تداعيات كثيرة على أسواق واقتصاديات هذه الدول وعلى ميزانها التجاري. وقد تباين أثر هذا القرار من دولة إلى أخرى وفقاً لطبيعة اقتصادها، ومدى اعتمادها على القطاع الخارجي، وهيكلاً هذا القطاع تصديراً واستيراداً. فمنهم من كان الأثر على ميزانها التجاري إيجابياً واستطاعت أن تحقق الكثير من المكاسب، ومنهم من واجه العديد من التحديات للحد من الآثار السلبية الناجمة عن هذا القرار. لذا تسعى هذه الدراسة إلى تقييم أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري لمختلف الدول، وبالأخص

التطبيق على الميزان التجاري بالمملكة المتحدة كأحد الاقتصادات المتقدمة، والميزان التجاري بالهند كأحد الاقتصادات الصاعدة. ومن ثم يتمثل تساؤل الدراسة في: "ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري بالمملكة المتحدة والهند؟"

2-1 فرضية البحث

يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

"هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وقيمة الصادرات بالهند والمملكة المتحدة"

"هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وقيمة الواردات بالهند والمملكة المتحدة"

"هناك علاقة طردية موجبة بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري بالهند

والمملكة المتحدة"

1-3 هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للاقتصاد الهندي والمملكة المتحدة، في الفترة (1995-2022)، والتوصل إلى نتائج يمكن من خلالها تقديم التوصيات لصانعي السياسات الاقتصادية، بما يتلاءم مع خصائص وظروف اقتصاد كل دولة.

1-4 المنهج والأساليب المستخدمة:

اعتمد هذا البحث في تحقيق هدفه على المنهج الاستنباطي، من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للإطار النظري للبحث والتطبيق على دولتي الهند وإنجلترا. كما اعتمد على أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي من خلال مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات حول وضع الميزان التجاري وأسعار الصرف في الهند والمملكة المتحدة خلال فترة الدراسة، وفقا للمؤشرات المعبرة عن ذلك، بغرض توضيح الرؤية الشاملة للعلاقة بين تقلبات أسعار الصرف ووضع الميزان التجاري بكلا الدولتين. كما تم الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

EViews لاختبار علاقة الانحدار بين المتغيرات وقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، لتقييم أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري بالهند والمملكة المتحدة، وذلك خلال الفترة الزمنية (1995-2022).

5-1 أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة في أن سعر الصرف يمثل حلقة الوصل في العلاقات الدولية، والمتغير الاقتصادي المحوري في النشاط الاقتصادي لأي دولة، ومن ثم تستهدف معظم الدول المحافظة على استقراره والحد من تقلباته. حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف بشكل ملحوظ في ميزان المدفوعات بأي دولة وبالأخص ميزانها التجاري، من خلال تأثيرها على حجم الصادرات والواردات بها. الأمر الذي يتطلب تسليط الضوء على أثر التقلبات في سعر الصرف على الميزان التجاري لاقتصاديات الدول المختلفة، والوقوف على مدى إيجابية أو سلبية هذا الأثر لاتتبع السياسات الاقتصادية الملائمة حيال ذلك.

6-1 أجزاء البحث:

في هذا السياق، تنقسم هذه الورقة البحثية إلى ستة أجزاء بعد المقدمة والتي شكلت الجزء الأول، وتشمل، (أهمية البحث، هدف البحث، المشكلة البحثية، فرضية البحث، والمنهج والأساليب المستخدمة، وأجزاء البحث)، يذهب الجزء الثاني إلى استعراض الاطار النظري المفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري، كما يتناول الجزء الثالث عرض العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الادبيات الاقتصادية، أما الجزء الرابع يتم فيه استعراض تطورات سعر الصرف ووضع الميزان التجاري في كل من الهند والمملكة المتحدة، ويتناول الجزء الخامس قياس أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري بالهند والمملكة المتحدة خلال فترة

الدراسة، وأخيرا تنتهي الورقة البحثية بالجزء السادس بأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من التحليل السابق وتوصيات البحث.

2- الإطار النظري المفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري

2-1 سعر الصرف

ترتب على ترابط العلاقات الاقتصادية وتداخل المصالح بين دول العالم المختلفة والنشاط التجاري بها وزيادة معدلات التبادل التجاري فيما بينهم، إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الأجنبي والذي يعبر عن العلاقة بين العملة المحلية للدولة والعملات الأجنبية لباقي دول العالم، إذ لا يمكن اتخاذ العملة المحلية لمعظم دول العالم كوسيط للتبادل ووسيلة للمدفوعات، بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بأسواق الصرف الأجنبي ليتم من خلالها تبادل هذه العملات وبيعها وشراءها وفقا لسعر الصرف المحدد لها، والذي بدوره قد يتعرض لكثير من التغيرات والتقلبات المستمرة نتيجة لتشابك العديد من العوامل التي ينتج عنها المخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية. من ثم يلعب سعر الصرف دورا هاما في الحياة الاقتصادية باعتباره من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة لتحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد القومي وذلك لارتباطه بالتجارة الدولية.²

2-1-1 ماهية وأهمية سعر الصرف

يمكن التعبير عن سعر الصرف من خلال عدة مفاهيم منها: أنه يمثل نسبة التبادل بين وحدة النقد الوطنية ووحدة النقد الأجنبية، كما يعرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة ما للحصول على وحدة من عملة أخرى، أي

² Jafari, M, **The effect of real exchange rate on the economic growth; case study of the economy of Iran during the period 1959-1996**, Master Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences Mazandaran University, 1999.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

أنه هو السعر الذي تقيم به وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية، أي يمثل
سعر تبادل العملات بعضها ببعض.³

ويمثل سعر الصرف أحد أهم الوسائل التي تؤثر على التخصيص الأمثل للموارد
الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أنه يؤثر على ربحية
الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، فضلا عن أنه يمثل أداة للربط بين
أسعار السلع المحلية وأسعارها في الأسواق العالمية.⁴

ينظر لسعر الصرف كأى سعر آخر يتم تحديده من خلال نظرية السعر⁵، حيث
تعتبر إحدى العمليتين سلعة والأخرى تمثل النقد الذي يقيس قيمة هذه السلعة، ومن
ثم يمكن تناول سعر الصرف بطريقتين وفقا لاعتبار أي من العمليتين سلعة. الأول
(الطريقة المباشرة) وهي تعتبر أن العملة الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة

³ رجع في ذلك إلى:

- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،
2004، ص17.
- قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، الطبعة الأولى، دار الخلدونية،
الجزائر، 2009، ص10.
- محمد فاضل نعمه، شيماء رشيد، الاحتياطات النقدية الأجنبية وتأثيرها على سعر
الصرف في العراق، المؤتمر العلمي الدولي الأول، جامعة وارث الأنبياء، العدد3،
2021، 341.
- فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف،
مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة سطيف، العدد 14، 2014، ص213.

⁴ منتظر فاضل البطاط، فائزة حسن الجشمي، تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع
الاقتصادي في العراق للمدة 2003 - 2021، المؤتمر الدولي الحادي عشر للإصلاح
الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية، العراق، يناير 2022، ص64.

⁵ نظرية السعر من أهم النظريات الاقتصادية التي تعتمد عليها كثير من الدول في تحديد سعر
السلعة في السوق، وتتناول كيفية تحديد سعر السلعة أو الخدمة في السوق، وتبحث في العوامل
المحددة لسعر السلعة وأسباب تغير ذلك السعر، ووفق التحليل الاقتصادي فإن الثمن يتحدد من
خلال التفاعل بين قوى الطلب والعرض على السلعة في السوق، كما يختلف تحديد الثمن
باختلاف نوع السوق (سوق المنافسة الكاملة، المنافسة الاحتكارية وسوق الاحتكار).

منها بالعملة المحلية، الثانية (الطريقة غير المباشرة) وهي تعتبر العملة المحلية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة الأجنبية.⁶

تكمن أهمية سعر الصرف في اعتباره المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين صادراتها ووارداتها، كما يعد أداة للربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ويستخدم كمؤشر لقياس تنافسية الدولة.⁷ وتتجلى أهمية سعر الصرف بمساهمته في تحقيق أحد الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة في التوازن الاقتصادي الداخلي (استقرار الأسعار المحلية وتحقيق مستوى النمو الاقتصادي)، وتحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)، واستقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.⁸

2-1-2 أنواع ووظائف سعر الصرف

يتحدد نوع سعر الصرف لأي عملة وفقا للسياسة التي تتبعها كل دولة في تحديده في ظل الإطار القانوني بها. فقد يتحدد سعر الصرف للعملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب على العملات، أو من خلال تدخل السلطة النقدية بالدولة بتحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها.⁹ ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية لسعر الصرف، تتمثل في:¹⁰

⁶ رجع في ذلك إلى:

- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص22.

- Mankiw, N, **Principles of Economic**, Harvard University, 2007.

⁷ عبد الحق بوع تروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسطنطينية، الجزائر، العدد3، 2000، ص10.

⁸ حامد صلاح الدين، أسعار صرف العملات، إضاءات مالية ومصرفية - نشرة توعية، الكويت، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، يوليو 2011، ص2.

⁹ Jura, M., **Techniques Financière Internationals**, two eme Edition, Dunod, Paris, 2003.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

سعر الصرف الأسمى: هو قيمة عملة دولة ما مقومة بعملة دولة أخرى، ويتم التبادل بين عملات الدولتين وفقاً لهذا السعر، ويتحدد سعر الصرف الأسمى وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف، وهذا السعر لا يأخذ في اعتباره القوة الشرائية للعملة من السلع والخدمات بين الدولتين، وينقسم إلى (رسمي) وهو السعر الذي تحدده السلطات النقدية بالدولة وهو المتعارف عليه دولياً ويستخدم لإتمام الصفقات والمبادلات التجارية الدولية، و(موازي) وهو السعر الذي يتحدد في الأسواق الموازية للصرف.¹¹

سعر الصرف الحقيقي: هو السعر الذي يعطى العملة المحلية قيمتها الحقيقية، حيث يجمع بين التغيرات في سعر الصرف الأسمى والتباين في معدلات التضخم، مع الأخذ في الاعتبار تغيرات مستوى الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية. ويقاس هذا السعر بمعدل التضخم في الدولة، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الأسمى قليلاً كلما كان معدل التضخم منخفضاً. ومن ثم فهو مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، حيث انخفاضه يعكس ارتفاع القدرة التنافسية المحلية، بينما ارتفاعه يعكس تدهور القدرة التنافسية للدولة.¹²

¹⁰ صابرين عدنان، إيمان كاظم، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للفترة (2004 - 2018)، مجلة حمورابي، العدد 35، 2020، ص 115.

¹¹ موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2010، ص 120.

¹² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2013، ص 24.

سعر الصرف الفعلي: يستخدم لمعرفة مستوى تطور قيمة العملة المحلية دولياً، حيث يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى،¹³ ويعرف على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعلياً في معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، مع احتساب التعريفات الجمركية والرسوم والإعانات المالية. وبما أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب وتدابير مختلفة ينقسم سعر الصرف الفعلي إلى نوعين: سعر صرف فعلي للصادرات وسعر صرف فعلي للواردات.¹⁴ يقوم سعر الصرف بالعديد من الوظائف على مختلف الأصعدة، حيث يمكن الارتكاز على سعر الصرف والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يتوافق مع الرؤية التي يستعرضها لاقتصاد كل دولة، ويمكن تحديد هذه الوظائف في ثلاثة رئيسية، تتمثل في:

الوظيفة القياسية: من خلالها يمكن سعر الصرف المنتجين المحليين من قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع المنتجة وأسعار نفس السلع في السوق الدولية.

الوظيفة التطويرية: لسعر الصرف تأثير على التركيب السلعي للتجارة الخارجية للدول، من خلال زيادة وتطوير صادرات دولة ما بالنسبة لدولة أخرى. حيث يمكن متخذي القرار من اتخاذ القرار المناسب بشأن زيادة الصادرات وفقاً لرؤية واضحة. **الوظيفة التوزيعية:** وفقاً لسعر الصرف تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم. كما يؤثر تغير سعر الصرف على حجم الاحتياطي المتوفر كرسيد لدى الدول الأخرى.¹⁵

¹³ J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, Mapping a country's competitive position: a real exchange rate approach, **Studies in Economics and Finance**, Vol. 28 Issu 3,2011, p234.

¹⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات لجامعية، الجزائر، 2005، ص105.

¹⁵ على سعد داوود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص258.

2-1-3 العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات بكافة الدول لتقلبات اقتصادية مستمرة، بسبب العديد من العوامل المؤثرة في سعر الصرف منها الاقتصادية ومنها غير الاقتصادية، حيث يعتبر سعر الصرف مؤشر يستجيب بقوة للعوامل الاقتصادية الكلية ويستجيب بدرجة أقل لغيرها من العوامل، وندناول بعضها باختصار في الآتي:

2-1-3-1 العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف¹⁶

1- التغيرات في قيمة الصادرات والواردات بالدولة. فعندما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة للواردات يؤدي ذلك لارتفاع قيمة العملة نتيجة تزايد الطلب الأجنبي على هذه العملة.

2- مقدار الاستثمارات الداخلة والخارجة من الدولة، حيث انتقال رؤوس الأموال من وإلى دولة يؤدي إلى زيادة حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقل إليها رأس المال.

3- زيادة كمية النقود، حيث تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القدرة التنافسية للسلع، مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ومن ثم ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية.

¹⁶ للمزيد من التفاصيل:

- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2012، ص23.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص79.
- أبو شرار علي، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط(3)، 2013، ص215.
- سوسن كريم، قاسم سعد صكبان، أثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990 - 2016)، مجلة اهل البيت، العدد24، 2018.

4- التغيير في أسعار الفائدة، حيث إن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية تؤدي لجذب رؤوس الأموال للدولة وبالتالي ارتفاع قيمة العملة، في حين ارتفاع سعر الفائدة الأجنبي يؤدي لزيادة الطلب على العملات الأجنبية.

5- تغيرات سعر الخصم، حيث زيادة سعر الخصم يؤدي لزيادة سعر الفائدة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف للعملة، والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الخصم.

6- معدلات التضخم، حيث ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، حيث يدفع ذلك المستهلكين المحليين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية.

2-1-2-3 العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف¹⁷

1- الإضرابات والحروب الداخلية والخارجية تؤثر على كافة القطاعات بالدولة سواء التجارة أو الصناعة أو الزراعة وأيضا تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة، ومن ثم تؤثر على الطلب على العملة الصرف الأجنبي.

2- الإشاعات والأخبار سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة تؤثر على التوقعات حول سعر الفائدة وعرض النقود وغيرها، مما يؤثر على الطلب على الصرف الأجنبي ومن ثم تغيير سعر الصرف.

3- خبرة المتعاملون في سوق العملات الأجنبية ومهارتهم بالسوق تؤثر على اتخاذ قراراتهم بشأن الطلب على عملة ما دون غيرها مما يؤثر على أسعار صرف هذه العملات.

¹⁷ عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، 2011، ص 81-83.

2-2 الميزان التجاري

تتنوع أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية، حيث تشمل تبادل السلع والخدمات المختلفة، وانتقال عوامل الإنتاج مثل العمالة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، عبر الحدود الوطنية بين الدول. ويشمل هذا التبادل العديد من المجالات، مثل تبادل المواد الخام والسلع نصف المصنعة والسلع المصنعة، بالإضافة إلى المعاملات الزراعية والصناعية، والسلع الاستهلاكية والرأسمالية. يُشار إلى هذه المعاملات باسم "المعاملات السلعية أو المعاملات المنظورة"، ومنها أيضا الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات السياحة والنقل والتأمين وغيرها ويسار إلى هذه المعاملات باسم "المعاملات الخدمية أو غير المنظورة"، وتُسجل كافة هذه المعاملات من سلعية وخدمية في سجل إحصائي يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، يعرف بالميزان التجاري.

2-2-1 ماهية الميزان التجاري

يعكس الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة، والتي تتمثل في المبادلات السلعية والخدمية من وإلى الدولة في صورة الصادرات والواردات. حيث يتم تسجيل معاملات الصادرات في الجانب الدائن (المتحصلات) بالميزان، في حين تسجل معاملات الواردات في الجانب المدين (المدفوعات) بالميزان. ويعاني الميزان التجاري من فائض في حالة زيادة الصادرات عن الواردات، ويعاني من عجز في حالة زيادة الواردات عن الصادرات، وتسعى أي دولة للوصول إلى حالة التوازن في الميزان التجاري والذي يتحقق عندما تتساوى صادرات الدولة مع وارداتها.¹⁸

¹⁸ رجع في ذلك إلى:

- عدنان تاييه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص76.

يمثل رصيد الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات السلعية للدولة، حيث يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع خلال فترة زمنية محددة عادة عام، ويعبر عنها بالمعادلة (1). الأمر الذي يسمح بقياس تنافسية الدولة تجاه منافسيها من الدول الأخرى وفقا لرصيد هذا الميزان، بالإضافة إلى أنه يعكس النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، ويوضح قدرته على التنوع والتوسع ومدى مرونته في تلبية احتياجات الاقتصاد.¹⁹

رصيد الميزان التجاري (Xn)

$$= \text{إجمالي صادرات الدولة (X) - إجمالي واردات الدولة (M)..... (1)}$$

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين: (الميزان التجاري السلعي): وهو ميزان التجارة المنظورة ويشمل كافة الصادرات والواردات من السلع التي تتخذ شكلا ماديا وملموسا التي تعبر حدود الدولة، (الميزان التجاري الخدمي): وهو ميزان التجارة غير المنظورة، ويشمل كافة صادرات وواردات الخدمات المتبادلة بين الدول مثل النقل والتأمين والسياحة.²⁰

2-2-2 العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل المؤثرة في الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:²¹

-
- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2008، ص16.
 - ¹⁹ رجع في ذلك إلى:
 - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص234.
 - عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص207.
 - ²⁰ سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن - عمان، 2013، ص195.
 - ²¹ رجع في ذلك إلى:

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

(التضخم) ويتمثل في الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، ويعتبر من أكثر المشكلات التي يعاني منها العالم في الوقت الحالي. ويؤثر التضخم في الميزان التجاري من خلال ارتفاع الأسعار المحلية نسبياً عن الأسعار العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها ومن ثم انخفاض الصادرات وزيادة الطلب على السلع الأجنبية ومن ثم زيادة الواردات، الأمر الذي قد يؤدي لزيادة العجز في الميزان التجاري.

(معدل نمو الناتج المحلي) ويتمثل في إجمالي ما يتم إنتاجه محلياً من سلع وخدمات نهائية مقومة بسعر السوق خلال عام، أي هو الدخل المتحصل عليه محلياً خلال عام بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية. ويؤثر هذا المعدل في الميزان التجاري من خلال انتقال أثر زيادة الدخل المحلي بالدولة إلى زيادة الطلب على الواردات.

(تغيرات أسعار الفائدة) ويعرف سعر الفائدة على أنه العائد على رأس المال المستثمر، ومن ثم تؤثر تغيرات أسعار الفائدة في تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة، حيث زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، ومن ثم زيادة الإنتاج المحلي وزيادة حجم الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري، والعكس صحيح.

(سعر الصرف) وهو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويؤثر سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال تأثيره على قيمة العملة، حيث ارتفاع سعر صرف عملة ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها، الأمر الذي يدعم القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً بانخفاض

-
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص470.
 - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، 2003، ص64.
-

أسعارها نسبياً، ومن ثم تصبح أسعار الواردات أعلى نسبياً وأقل جاذبية للمقيمين، فتزداد الصادرات وتنخفض الواردات ويتأثر الميزان التجاري.

2-2-3 توازن واختلال الميزان التجاري

تسعى كافة دول العالم لتحقيق التوازن في ميزانها التجاري من خلال العمل على تشجيع الصادرات وزيادتها، والحد من الواردات والعمل على تخفيضها، للوصول إلى وضع التوازن وتحقيق الاستقرار الخارجي. إلا أن هذا التوازن نادراً ما يتحقق وأن حالة الاختلال في الميزان التجاري هي الشائع تحققها، وعليه فإن الدول تستهدف اتباع السياسات واتخاذ القرارات التي من شأنها معالجة هذا الاختلال وتقليل الفجوة قدر الإمكان بين الصادرات والواردات.

ويتحقق التوازن في الميزان التجاري بتساوي جانبي الميزان، أي يتساوى الجانب الدائن (المتحصلات) مع الجانب المدين (المدفوعات)، أي يتساوى مجموع الإنتاج المحلي والواردات مع مجموع الطلب المحلي مع الصادرات.²² حيث الصادرات تمثل الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية، والواردات تمثل الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، وحالة التوازن تعنى عدم حدوث تغيرات وتقلبات في الأسعار المحلية مما يحقق التوازن الداخلي، الأمر يؤدي لعدم حدوث تقلبات في أسعار الصرف فيتحقق أيضاً التوازن الخارجي.²³

أما الاختلال في الميزان التجاري له حالتان إما عجز أو فائض في الميزان. تحدث حالة العجز عند زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن أي عند زيادة واردات الدولة عن صادراتها، أما حالة الفائض تحدث عند زيادة الجانب الدائن عن المدين أي عند زيادة صادرات الدولة عن وارداتها. وتتضح حالة الميزان التجاري من خلال حساب رصيد الميزان التجاري بطرح الواردات (M) من الصادرات (X)،

²² فليح حسن الخلق، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، 2001، ص201.

²³ عبد الرحمن يسرى احمد، الاقتصاديات الدولية، مرجع سبق ذكره، 1993، ص236.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

وفي حالة الناتج سالب يعبر ذلك عن عجز وفي حالة الناتج موجب يعبر ذلك عن فائض.²⁴

وتتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري وفقا لكل دولة وللظروف المحيطة بها، ويمكن التمييز بين نوعين من الأسباب فهناك أسباب اقتصادية، مثل (التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية، أسباب متعلقة بهيكل التجارة الخارجية للدولة، أسباب دورية متعلقة بالدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة)، وأسباب أخرى غير اقتصادية، مثل (العوامل الطبيعية، التقدم التكنولوجي، الظروف السياسية، النمو الديموغرافي، الاضطرابات العمالية). كما أن الاختلال في الميزان التجاري قد يتخذ عدة أنواع، منها: (الاختلال الطارئ، الاختلال الدوري، الاختلال الدائم).²⁵

3- الإطار النظري للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

تعد العلاقة بين سعر الصرف وتغيراته في جانب والميزان التجاري في الجانب الآخر، من العلاقات الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي وتحقيق التوازن الخارجي للدولة. ويتضح من الدراسات والأدبيات الاقتصادية أن هناك علاقة تبادلية وثيقة بين الميزان التجاري وتغيرات سعر صرف العملة. ولتوضيح هذه العلاقة سوف يتناول هذا الجزء النقاط التالية: أثر التغير في الميزان التجاري على سعر الصرف، وأثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري.

²⁴ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص404.

²⁵ لمزيد من التفاصيل:

- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص102.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص123.
- عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص126.

يعد سعر العملة من أهم الأسعار في الدولة على المستوى الاقتصادي الكلي، ويتربط على حدوث أي تغيير فيه آثار على الدخل والإنتاج ومستوى الرفاهية وتدفقات التجارة من الصادرات والواردات، وعندما يتغير سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية يأخذ العديد من أشكال وصور التغيير وذلك وفقا للأسباب المؤدية لهذا التغيير، وأي كان شكل هذا التغيير فإن هناك علاقة مباشرة بين تغيرات سعر الصرف وبين ميزان المدفوعات عموما والميزان التجاري بوجه خاص، حيث إن هذه التغيرات تؤثر مباشرة على المعاملات التجارية مع العالم الخارجي تصديرا واستيرادا.²⁶

التغيرات في سعر الصرف تأخذ أحد الصور الآتية: إما انخفاض وتدهور **Depreciation**: ويقصد به ارتفاع السعر الداخلي للعملة الأجنبية أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. أو ارتفاع وتحسن **Appreciation**: ويقصد بها ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. أو تخفيض **Devaluation**: ويقصد به اتخاذ السلطات النقدية قرار بتخفيض سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملة الأجنبية. أو رفع **Reevaluation**: ويقصد به اتخاذ السلطات النقدية قرار برفع سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملة الأجنبية.²⁷

3-1 أثر التغيير في الميزان التجاري على سعر الصرف

يتأثر سعر صرف العملة بكثير من العوامل الاقتصادية الكلية، ومن أهم هذه العوامل التغيرات الحادثة في رصيد الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات،

²⁶ فؤاد محمود على، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات "دراسة تحليلية على الاقتصاد السوري"، دمشق، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2020.

²⁷ سمير بن عبد العزيز، سفيان بن عبد العزيز، دولي لخضر، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية للفترة 2001 - 2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد3، 2018، ص122-123.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

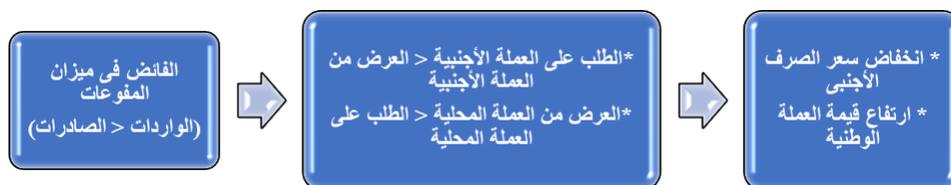
فعندما ترتفع قيمة الصادرات عن قيمة الواردات أي حدوث فائض في رصيد الميزان التجاري، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة المحلية عن المعروض منها، وانخفاض الطلب على العملة الأجنبية عن المعروض منها، مما يتسبب في انخفاض سعر الصرف الأجنبي وارتفاع قيمة العملة المحلية بالدولة، والعكس صحيح، فعندما ترتفع قيمة الواردات عن قيمة الصادرات ويحدث عجز في الميزان التجاري، يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية عن المعروض منها، وارتفاع الطلب على العملة الأجنبية عن المعروض منها، مما يتسبب في ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالدولة. كما هو موضح بالشكل (1).

ووفقاً لنظرية تحديد سعر الصرف والتي تعتمد على حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة، سواء على أساس التجارة أو المرونة فإن سعر الصرف التوازني يتحدد عندما تتساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات في الميزان التجاري بالدولة.²⁸ ومن ثم فإن هناك ارتباط وثيق وقوي بين الميزان التجاري كمتغير مستقل وسعر الصرف كمتغير تابع.

الشكل (1) أثر التغير في الميزان التجاري على سعر الصرف



²⁸ رضا البدوي، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (1971 - 2020): نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2023، ص 89.



3-2 أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري

تؤدي التقلبات في سعر الصرف وعدم توافق القيمة الاسمية لسعر الصرف الرسمي مع سعر الصرف التوازني، إلى ارتفاع تكلفة مستوى الرفاهية الاجتماعية، وزيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، وحدث خلل في الميزان التجاري للدولة، وذلك بالتأثير على حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة، ومن ثم قيمة كل من الصادرات والواردات بها، مما يوحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة. وتعد الدولة التي تتمتع بهيكل انتاج وتجارة متنوعين هي الدولة الأكثر قدرة ومرونة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس صحيح.²⁹

3-2-1 أثر تغيرات سعر الصرف على حركة الصادرات

تتأثر قيمة وحجم الصادرات بالميزان التجاري للدولة بالتغيرات الحادثة في سعر صرف العملة المحلية. فعند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وهو ما يعنى انخفاض قيمة العملة يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير (الصادرات) مقومة بالعملة الأجنبية نسبياً، وارتفاع قدرتها التنافسية ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية وزيادة صادرات الدولة. وذلك بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، مما ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يساعد في القضاء على زيادة الطلب على العملة

²⁹ سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة (دراسة مقارنة في الدول النامية ذات هيكل انتاج وتجارة مختلفة)، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 7-8.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

الأجنبية. والعكس صحيح، في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية، يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير (الصادرات) مقومة بالعملة الأجنبية نسبياً، وانخفاض قدرتها التنافسية ومن ثم انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية وانخفاض صادرات الدولة.³⁰ كما هو موضح بالشكل (1).

3-2-2 أثر تغيرات سعر الصرف على حركة الواردات

كما تتأثر قيمة وحجم الواردات بالميزان التجاري للدولة بالتغيرات في سعر صرف العملة المحلية. فعند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وهو ما يعنى انخفاض قيمة العملة يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية الموجهة للسوق المحلي (الواردات) مقومة بالعملة المحلية نسبياً، وانخفاض قدرتها التنافسية ومن ثم انخفاض الطلب المحلي على السلع الأجنبية وانخفاض واردات الدولة. والعكس صحيح، في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية، يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار السلع الأجنبية الموجهة للسوق المحلي (الواردات) مقومة بالعملة المحلية نسبياً، وزيادة قدرتها التنافسية ومن ثم زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية وزيادة واردات الدولة.³¹ كما هو موضح بالشكل (2).

³⁰ جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.

³¹ سمير فخري نعمة، العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2011.

الشكل (2) أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري



وقد يتضح مما سبق أن سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات المرغوب فيها لما لها من آثار إيجابية، إلا أن هناك بعض الشروط التي يجب توافرها لتحقيق هذه الآثار الإيجابية، منها: وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية، ووجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي، وعدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالدولة.³² كما أن هناك آثار سلبية مترتبة عن هذه السياسة تؤكد على ضرورة الحذر في استخدامها، ومن هذه الآثار: زيادة معدلات التضخم، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتدهور شروط التبادل التجاري للدولة، وارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج.³³

³² محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص183.
³³ موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي - مخيل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المربخ - الرياض - المملكة العربية السعودية، 2007، ص342.

4- تطورات سعر الصرف وميزان المدفوعات في الهند والمملكة المتحدة

4-1 تطور سعر الصرف في الهند والمملكة المتحدة

4-1-1 تطور سعر صرف الروبية الهندية

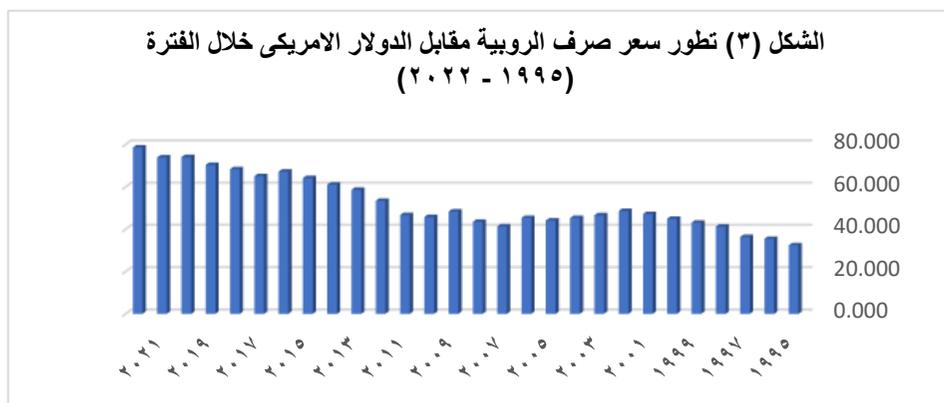
بحلول نهاية عام 1990، كانت الهند تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة، وانخفاض بالغ في احتياطات النقد الأجنبي بها إلى حد أنها بالكاد تمول وارداتها بقيمة 3 أسابيع. واستجابة لهذه الأزمة شرعت وزارة المالية في تحرير الاقتصاد الهندي عام 1991 واستمر التوجه العام للتحرير في كافة المجالات الاقتصادية، وفي هذه الأونة كان لا يزال لدى الهند نظام سعر صرف ثابت، حيث تربط الروبية بقيمة سلة عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين. ثم انتقلت الهند لمرحلة جديدة من التحرير وأجرت التحرير الكامل بسعر صرف العملة الهندية (الروبية) عام 1993، واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي. وظهرت الهند كتجربة اقتصادية رائدة ونمى الاقتصاد الهندي بشكل كبير وحقق متوسط دخل للفرد ومتوسط عمر مرتفع، بالإضافة إلى دخولها في الصناعات التكنولوجية ومجال النانو تكنولوجي.

من خلال الجدول (1) والشكل (3) يتضح تطور سعر صرف الروبية الهندية في مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1995-2022).

الجدول (1) تطور سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2022 - 995)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر صرف الروبية	32.4	35.4	36.3	41.3	43.1	44.9	47.2	48.6	46.6	45.3
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر صرف الروبية	44.1	45.3	41.4	43.5	48.4	45.7	46.7	53.4	58.6	61.0
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
سعر صرف الروبية	64.2	67.2	65.1	68.4	70.4	74.1	73.9	78.6		

المصدر: بيانات البنك الدولي سنوات متفرقة، www.worldbank.data



المصدر: من اعداد الباحث وفقا لبيانات الجدول (1)

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

وفقا للبيانات المعروضة في الجدول (1) والشكل (3)، يلاحظ أنه في الفترة من 1995 إلى 2002 كان هناك ارتفاع تدريجي في سعر صرف الروبية الهندية في مقابل الدولار الأمريكي. ثم في عام 2003 حدث انخفاض طفيف، عاقبه فترة تقلبات ملحوظة لسعر صرف الروبية الهندية استمرت حتى عام 2009، وربما كان ذلك نتيجة للأحداث الاقتصادية العالمية مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ثم شهدت الفترة من 2009 حتى 2014 ارتفاع ثابت في القيمة مع بعض التقلبات الطفيفة، ومنذ 2014 يتضح أن هناك ارتفاع تدريجي في سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي حتى وصل أقصاه في عام 2022 وبلغ 78.6.

4-1-2 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني بالمملكة المتحدة

بحلول عام 1990 قررت حكومة المحافظين الانضمام إلى آلية سعر الصرف الأوروبي (ERM)، حيث قيمّ الجنيه الإسترليني بما يعادل 2.95 مارك ألماني. ومع ذلك فقد اضطرت الدولة الانسحاب من هذا النظام بعد أزمة الأربعاء الأسود عام 1992، عندما قفزت أسعار الفائدة من 10% إلى 15% في محاولة فاشلة لوقف الجنيه من السقوط تحت حدود آلية سعر الصرف الأوروبي. حيث إن الأداء البريطاني الاقتصادي لم يتمكن من الاستمرار بسعر الصرف هذا. وبعد استلام حزب العمال السلطة سنة 1997، بدأ بنك إنجلترا تدريجيا يتحكم بأسعار الفائدة. وفي حين أنه بإمكان المملكة المتحدة أن تتبنى اليورو كعملة لها بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا الموضوع أثار كثير من الجدل السياسي فيما يخص المصلحة الوطنية من تبني اليورو.

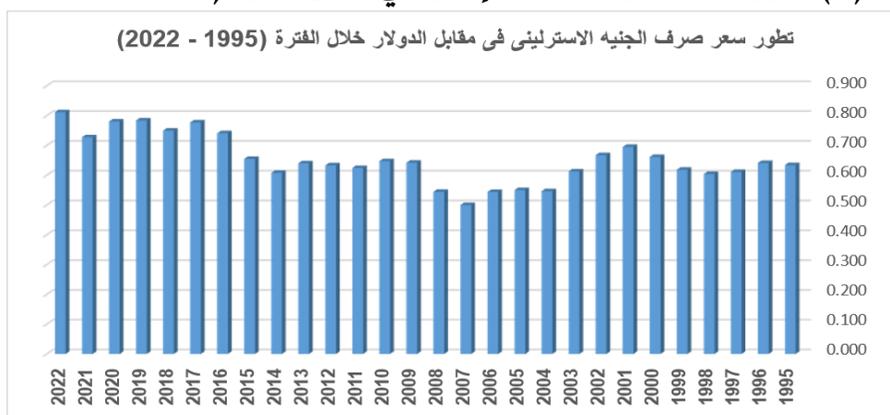
من خلال الجدول (2) والشكل (4) يتضح تطور سعر صرف الجنية الإسترليني بالمملكة المتحدة في مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1995-2022).

الجدول (2) تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني بالمملكة المتحدة مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1995 - 2022)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر صرف الجنيه الإسترليني	0.63	0.64	0.61	0.60	0.62	0.66	0.69	0.67	0.61	0.55
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر صرف الجنيه الإسترليني	0.55	0.54	0.50	0.54	0.64	0.65	0.62	0.63	0.64	0.61
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
سعر صرف الجنيه الإسترليني	0.66	0.74	0.78	0.75	0.78	0.78	0.73	0.81		

المصدر: بيانات البنك الدولي سنوات متفرقة، www.worldbank.data

شكل (4) تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني خلال الفترة (1995 - 2022)



المصدر: من اعداد الباحث وفقا لبيانات الجدول (2)

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

وفقا للبيانات المعروضة في الجدول (2) والشكل (4)، يلاحظ أنه في الفترة من 1995 حتى 2004 يتراوح سعر صرف الجنيه الإسترليني بين 0.55 و0.69، مما يظهر تقلب طفيف في السعر خلال هذه الفترة، أي أنها فترة تتسم بالاستقرار النسبي. ومع بداية 2005 يلاحظ هبوطا تدريجيا في قيمة الجنيه الإسترليني من 0.55 بهذا العام حتى وصل إلى 0.61 عام 2014. وقد يرجع ذلك إلى مخاوف التضخم في المملكة المتحدة وما ترتب عنها من قرارات من بنك إنجلترا، بالإضافة إلى التقلبات التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية في أواخر 2008. ومع بداية 2015 تزايدت تقلبات سعر صرف الجنيه حتى 2022، ويلاحظ ارتفاع طفيف عام 2022 إلى 0.81، وقد ترجع هذه التقلبات في الفترة الأخيرة إلى التحديات الاقتصادية العالمية والأحداث السياسية مثل انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكست)³⁴.

4-2 تطور الميزان التجاري بالهند والمملكة المتحدة

يتناول هذا الجزء دراسة تطور كل من الصادرات والواردات الكلية بالهند والمملكة المتحدة، وكذلك تطور قيمة رصيد الميزان التجاري الكلي بالهند والمملكة المتحدة (عجز أو فائض)، والتعرف على اتجاهاتها الزمنية خلال الفترة (1995-2022). كما هو موضح بالجدول (3، 4)، والشكل (5، 6).

³⁴ اتفاقية بريكست، المعروفة باسمها الرسمي اتفاقية انسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، هي اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، والمملكة المتحدة، وُقِّع عليها في 24 يناير 2020، وتحدد شروط انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.

جدول (3) تطور الميزان التجاري بالهند والمملكة المتحدة خلال الفترة (1995-2022) بالمليار دولار

الميزان التجاري الكلي بالمملكة المتحدة			الميزان التجاري الكلي بالهند			السنوات
رصيد الميزان التجاري	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	رصيد الميزان التجاري	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	
8.2	338.9	347.2	4.3-	43.3	39.1	1995
7.4	367.4	374.9	4.6-	45.4	40.8	1996
9.3	393.3	402.5	5.2-	49.6	44.5	1997
7.4-	411.7	404.3	7.0-	53.4	46.4	1998
17.2-	427.4	410.2	8.8-	61.3	52.5	1999
20.5-	447.4	426.8	4.3-	65.1	60.9	2000
29.1-	449.9	420.8	4.3-	65.2	61.0	2001
43.2-	479.7	436.5	5.1-	78.5	73.5	2002
44.8-	537.8	493.0	4.2-	95.1	90.8	2003
57.5-	638.6	581.0	12.7-	139.3	126.7	2004
55.6-	696.3	640.7	22.9-	183.7	160.8	2005
52.4-	795.8	743.4	30.0-	230.0	200.0	2006
61.7-	847.9	786.2	49.7-	302.8	253.1	2007
52.4-	853.0	800.6	62.0-	350.9	288.9	2008
32.2-	676.0	643.8	73.4-	347.2	273.8	2009
42.0-	753.6	711.5	74.6-	450.0	375.4	2010
25.9-	855.0	829.1	119.3-	566.7	447.4	2011
30.9-	852.9	822.0	122.9-	571.3	448.4	2012
43.4-	880.7	837.3	55.4-	527.6	472.2	2013
63.7-	933.9	870.2	60.9-	529.2	468.4	2014
48.5-	859.4	810.9	48.3-	465.1	416.8	2015
52.8-	826.3	773.5	40.5-	480.2	439.6	2016
39.0-	862.1	823.1	83.8-	582.0	498.3	2017
44.0-	943.0	899.0	101.7-	640.3	538.6	2018
46.1-	939.20	893.1	73.1-	602.3	529.3	2019
9.7	781.1	790.8	10.5-	510.2	499.7	2020
38.6-	938.5	899.9	83.1-	760.9	677.8	2021
106.8-	1110.0	1000.0	151.5-	911.4	759.9	2022

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

المصدر: بيانات البنك الدولي سنوات متفرقة، www.worldbank.data

جدول (4) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور كل من قيمة الصادرات والواردات الكلية ورصيد الميزان التجاري الكلي بالهند والمملكة المتحدة خلال الفترة (1995-2022) بالمليار دولار

رقم المعادلة	المتغير التابع	المعادلة	T	F	R ²	المغوية
(1)	قيمة الصادرات الكلية بالهند	$X_n = 72.3 + 25.6 Y_n$	19.7	387.2	0.94	معنوي
(2)	قيمة الواردات الكلية بالهند	$X_n = 80.2 + 29.5 Y_n$	15.8	249.6	0.91	معنوي
(3)	رصيد الميزان التجاري بالهند	$X_n = 7.91 - 3.86 Y_n$	5.49	30.2	0.54	معنوي
(4)	قيمة الصادرات الكلية بالمملكة المتحدة	$X_n = 341.0 + 22.9 Y_n$	13.4	178.2	0.87	معنوي
(5)	قيمة الواردات الكلية بالمملكة المتحدة	$X_n = 353.5 + 24.6 Y_n$	12.2	148.3	0.85	معنوي
(6)	رصيد الميزان التجاري بالهند	$X_n = 12.65 - 1.64 Y_n$	3.11	9.63	0.27	معنوي

حيث إن: X_n : القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة n ، Y_n : متغير الزمن في السنة n .

المصدر: تم حسابه من بيانات الجدول (1).

4-2-1 تطور قيمة الصادرات الكلية بالهند

تشير بيانات قيمة الصادرات الهندية الكلية خلال الفترة (1995-2022) والموضحة بالجدول رقم (3) إلى أنه بالرغم من أن قيمة الصادرات متذبذبة إلى حد ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، إلا أنها تميل إلى التزايد بوجه عام. وقد بلغ متوسط قيمة الصادرات الكلية بالهند خلال تلك الفترة حوالي 299.4 مليار

دولار. وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ 39.1 مليار دولار عام 1995، وحد أعلى بلغ 759.9 مليار دولار عام 2022.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات الكلية بالهند خلال فترة الدراسة، كما يتضح بالجدول رقم (4) بالمعادلة رقم (1) أنها أخذت اتجاه عام للزيادة سنويا وبمعنوية إحصائية قدرت بحوالي 25.64 مليار دولار. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 94% من التغيرات في قيمة الصادرات الهندية ترجع إلى التغيرات الاقتصادية والفنية السائدة خلال فترة الدراسة والتي يعكسها متغير الزمن، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الزمن، كما توضح قيمة معامل (F) مدى ملائمة النموذج الرياضي المستخدم لطبيعة البيانات الإحصائية للمتغير محل الدراسة.

4-2-2 تطور قيمة الواردات الكلية بالهند

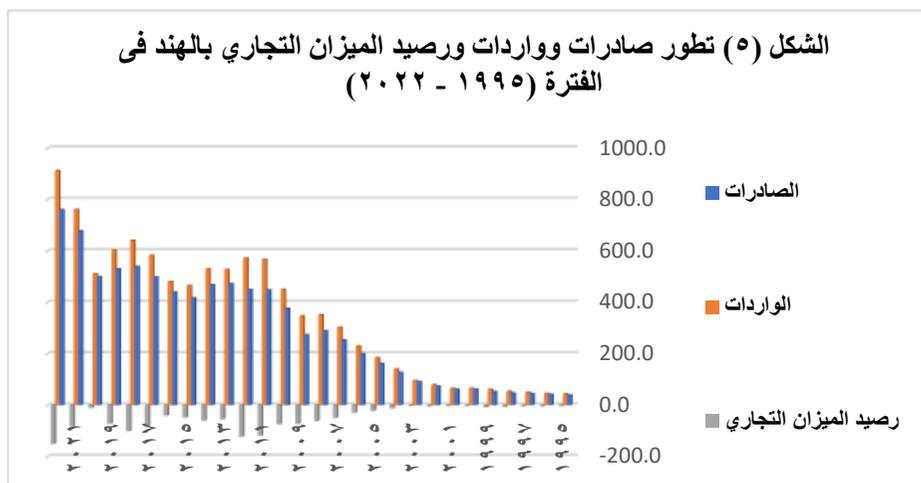
تشير البيانات بالجدول رقم (3) أن قيمة الواردات الكلية بالهند خلال فترة الدراسة تتجه إلى الزيادة بوجه عام. وقد بلغ متوسط قيمة الواردات الكلية خلال هذه الفترة حوالي 346.7 مليار دولار. وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ 43.3 مليار دولار عام 1995، وحد أعلى بلغ 911.4 مليار دولار وذلك عام 2022.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الواردات الكلية بالهند خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (4) بالمعادلة رقم (2) أنها أخذت اتجاه عام للزيادة سنويا ومعنويا إحصائيا قدرت بحوالي 29.45 مليار دولار. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 91% من التغيرات في قيمة هذه الواردات ترجع إلى التغيرات الاقتصادية والفنية السائدة خلال فترة الدراسة والتي يعكسها متغير الزمن، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الزمن، كما توضح قيمة معامل (F) مدى ملائمة النموذج الرياضي المستخدم لطبيعة البيانات الإحصائية للمتغير محل الدراسة.

4-2-3 تطور قيمة رصيد الميزان التجاري بالهند

تشير بيانات قيمة عجز الميزان التجاري الهندي الكلي خلال الفترة (1995-2022) والموضحة بالجدول رقم (3) إلى أنه بالرغم من تقلباته بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة، إلا أنه يميل إلى التزايد بوجه عام. وقد بلغ متوسط قيمة عجز الميزان التجاري الكلي بالهند خلال تلك الفترة حوالي 47.3 مليار دولار. وقد تراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ 4.2 مليار دولار عام 2003، وحد أعلى بلغ 151.5 مليار دولار عام 2022.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة رصيد الميزان التجاري الكلي بالهند خلال فترة الدراسة، كما يتضح بالجدول رقم (4) بالمعادلة رقم (3) أنها أخذت اتجاه عام متزايد للعجز سنويا وبمعنوية إحصائية قدرت بحوالي 3.86 مليار دولار. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 54% من التغيرات في قيمة رصيد الميزان التجاري الهندي ترجع إلى التغيرات الاقتصادية والفنية السائدة خلال فترة الدراسة والتي يعكسها متغير الزمن، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الزمن، كما توضح قيمة معامل (F) مدى ملائمة النموذج الرياضي المستخدم لطبيعة البيانات الإحصائية للمتغير محل الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحث وفقا لبيانات الجدول (1)

4-2-4 تطور قيمة الصادرات الكلية بالمملكة المتحدة

تشير بيانات قيمة الصادرات الكلية بالمملكة المتحدة خلال الفترة (1995-2022) والموضحة بالجدول رقم (3) إلى أنها تتقلب بين الارتفاع والانخفاض، ولكن يمكن القول بأنها تميل إلى التزايد بوجه عام. وقد بلغ متوسط قيمة الصادرات الكلية بالمملكة المتحدة خلال تلك الفترة حوالي 674.0 مليار دولار. وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ 347.2 مليار دولار عام 1995، وحد أعلى بلغ 1000 مليار دولار عام 2022.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات الكلية بالمملكة المتحدة خلال فترة الدراسة، كما يتضح بالجدول رقم (4) بالمعادلة رقم (4) أنها أخذت اتجاه عام للتزايد سنويا وبمعنوية إحصائية قدرت بحوالي 22.96 مليار دولار. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 87% من التغيرات في قيمة الصادرات بالمملكة المتحدة ترجع إلى التغيرات الاقتصادية والفنية السائدة خلال فترة الدراسة والتي يعكسها متغير الزمن، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير

متغير الزمن، كما توضح قيمة معامل (F) مدى ملائمة النموذج الرياضي المستخدم لطبيعة البيانات الإحصائية للمتغير محل الدراسة.

4-2-5 تطور قيمة الواردات الكلية بالمملكة المتحدة

تشير البيانات بالجدول رقم (3) أن قيمة الواردات الكلية بالمملكة المتحدة خلال فترة الدراسة تميل إلى التزايد بوجه عام. وقد بلغ متوسط قيمة الواردات الكلية خلال هذه الفترة حوالي 710.6 مليار دولار. وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ 338.9 مليار دولار عام 1995، وحد أعلى بلغ 1110 مليار دولار وذلك عام 2022.

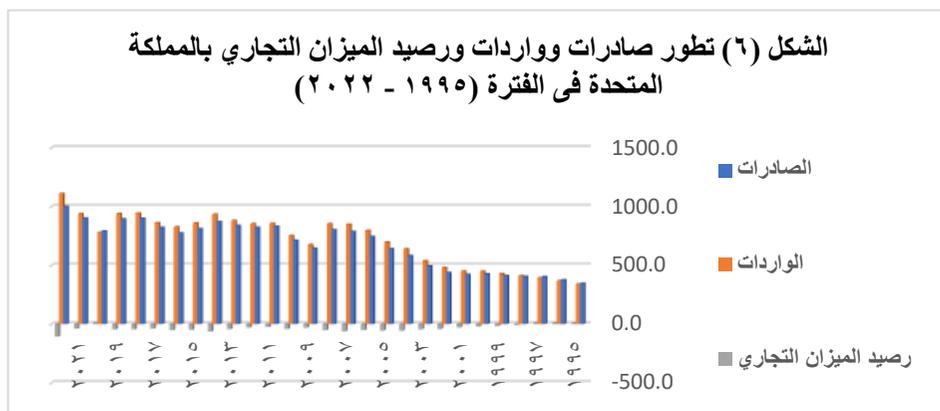
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الواردات الكلية بالمملكة المتحدة خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (4) بالمعادلة رقم (5) أنها أخذت اتجاه عام للتزايد سنويا ومعنويا إحصائيا قدرت بحوالي 24.63 مليار دولار. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 85% من التغيرات في قيمة هذه الواردات ترجع إلى التغيرات الاقتصادية والفنية السائدة خلال فترة الدراسة والتي يعكسها متغير الزمن، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الزمن، كما توضح قيمة معامل (F) مدى ملائمة النموذج الرياضي المستخدم لطبيعة البيانات الإحصائية للمتغير محل الدراسة.

4-2-6 تطور قيمة رصيد الميزان التجاري بالمملكة المتحدة

تشير بيانات قيمة رصيد الميزان التجاري الكلي بالمملكة المتحدة خلال الفترة (1995-2022) والموضحة بالجدول رقم (3) إلى أنه يتراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، إلا أنه يميل إلى التزايد بوجه عام. وقد بلغ متوسط قيمة عجز الميزان التجاري الكلي بالمملكة المتحدة خلال تلك الفترة حوالي 36.5 مليار دولار. وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ 7.4 مليار دولار عام 1998، وحد

أعلى بلغ 106.8 مليار دولار عام 2022، في حين حقق الميزان التجاري فائض أقصاه 9.7 عام 2020.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة رصيد الميزان التجاري الكلي بالمملكة المتحدة خلال فترة الدراسة، كما يتضح بالجدول رقم (4) بالمعادلة رقم (6) أنها أخذت اتجاه عام لتزايد العجز سنويا وبمعنوية إحصائية قدرت بحوالي 1.64 مليار دولار. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 27% من التغيرات في قيمة رصيد الميزان التجاري بالمملكة المتحدة ترجع إلى التغيرات الاقتصادية والفنية السائدة خلال فترة الدراسة والتي يعكسها متغير الزمن، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الزمن، كما توضح قيمة معامل (F) مدى ملائمة النموذج الرياضي المستخدم لطبيعة البيانات الإحصائية للمتغير محل الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحث وفقا لبيانات الجدول (1)

5- أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري بالهند والمملكة المتحدة خلال الفترة (1995-2022)

وفقا لفرضيات الدراسة، يتضح أن لدينا نموذجين لتقدير الأثر. النموذج الأول: يتناول قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري بالهند، والنموذج الثاني: يتناول قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري بالمملكة

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

المتحدة. وفيما يلي يتم توصيف متغيرات كل نموذج، واختبار استقراره المتغيرات في كل منهما، ونتائج تقديرهما.

5-1 توصيف متغيرات النماذج

تتمثل متغيرات النموذج الأول في: المتغير المستقل وهو سعر الصرف الرسمي للروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي³⁵ (ERi)، والمتغيرات التابعة تتمثل في إجمالي صادرات السلع والخدمات بالهند³⁶ (EXi)، وإجمالي واردات السلع والخدمات بالهند³⁷ (IMi)، ورصيد الميزان التجاري الهندي³⁸ (TBi). ويهدف النموذج لقياس أثر التقلبات والتغيرات في سعر الصرف على كل من إجمالي الصادرات والواردات بالهند، ورصيد الميزان التجاري بها، خلال الفترة (1995-2022) وفقاً للبيانات المتاحة.

³⁵ يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

³⁶ تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال، والخدمات الشخصية، والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية والبيانات معبر عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

³⁷ تمثل واردات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال، والخدمات الشخصية، والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية والبيانات معبر عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

³⁸ هو الميزان الخارجي للسلع والخدمات ويساوي الصادرات من السلع والخدمات مخصوماً منه الواردات من السلع والخدمات (الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج سابقاً). والبيانات معبر عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

في حين تتمثل متغيرات النموذج الثاني في: المتغير المستقل وهو سعر الصرف الرسمي للجنه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي (ERU)، والمتغيرات التابعة تتمثل في إجمالي صادرات السلع والخدمات بالمملكة المتحدة (EXU)، وإجمالي واردات السلع والخدمات بالمملكة المتحدة (IMU)، ورصيد الميزان التجاري بالمملكة المتحدة (TBU). ويهدف النموذج لقياس أثر التقلبات والتغيرات في سعر الصرف على كل من إجمالي الصادرات والواردات بالمملكة المتحدة، ورصيد الميزان التجاري بها، خلال الفترة (1995-2022) وفقا للبيانات المتاحة.

وفقا للنظريات الاقتصادية، تتضح العلاقة بين سعر الصرف في جانب وإجمالي صادرات وواردات الدولة وميزانها التجاري في الجانب الآخر. حيث تشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الصادرات بالدولة، ويرجع ذلك إلى تحسين تنافسية الصادرات ومن ثم زيادة الصادرات. في حين تشير هذه النظريات إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الواردات بالدولة، ويرجع ذلك إلى زيادة تكلفة الواردات ومن ثم انخفاضها والتوجه إلى المنتجات المحلية، وبشأن أثر تغيرات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري، فتؤكد النظريات الاقتصادية أن ارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ومن ثم تحسين الأوضاع في الميزان التجاري، إلا أنه بالتطبيق على مختلف الاقتصاديات قد يختلف هذا الأثر من دولة لأخرى وفقا لبعض العوامل المحلية والدولية وسياسات الحكومة المتبعة ومعدلات التضخم ومرونة الطلب العالمي على السلع والخدمات وغيرها من العوامل.

5-2 اختبار السكون للسلاسل الزمنية

للكشف عن مدى سكون واستقراره السلاسل الزمنية تم استخدام عدة اختبارات (اختبار فيليبس بريون، واختبار ديكي فولير المطور). حيث تعتبر هذه الاختبارات

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

أكثر دقة في الكشف على سكون استقراريه السلاسل الزمنية ومعرفة رتبة تكامل السلاسل الزمنية.

جدول (5) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث في الهند

النوع	القيمة عند مستويات المعنوية			القيمة المحسوبة ADF	المتغير
	10%	5%	1%		
ساكنة بعد الفرق الثاني	-3.23805	-3.6032	-4.37431	-9.45037	ERi
ساكنة بعد الفرق الثاني	-3.24308	-3.6122	-4.39431	-5.70544	EXi
ساكنة بعد الفرق الثاني	-3.23805	-3.6032	-4.37431	-6.81403	IMi
ساكنة بعد الفرق الثاني	-3.261452	-3.644963	-4.467895	-5.566025	TBi

تشير نتائج الجدول أن السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوى (level)، ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الثاني أي تحتوي على جذر الوحدة، بمعنى ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية مما يعني ان السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن، ويتضح من الجدول ان احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم كما نلاحظ ان القيم المحسوبة أصغر من الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%. ومنه نقوم برفض الفرض العدمي H_0 ، وقبول الفرض البديل H_1 ، حيث ان السلاسل الزمنية {ERi, EXi, IMi, TBi} مستقرة عند الفرق الثاني.

جداول (6) استقراريه السلاسل ER_i , EX_i , IM_i , TBI في الهند

Null Hypothesis: $D(ER_i,2)$ has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.450371	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: $D(EX_i,2)$ has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.705438	0.0006
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: $D(IM_i,2)$ has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.814026	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: $D(TBI,2)$ has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.566025	0.0011
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

جدول (7) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث في المملكة المتحدة

النوع	القيمة عند مستويات المعنوية			القيمة المحسوبة ADF	المتغير
	10%	5%	1%		
ساكنة بعد الفرق الثاني	-3.23805	-3.6032	-4.37431	-9.12597	ERu
ساكنة بعد الفرق الثاني	-3.24308	-3.6122	-4.39431	-6.2537	EXu
ساكنة بعد الفرق الثاني	-3.24308	-3.6122	-4.39431	-6.6737	IMu
ساكنة بعد الفرق الثاني	-3.25467	-3.6329	-4.44074	-6.63471	TBu

تشير نتائج الجدول أن السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوى (level)، ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الثاني أي تحتوي على جذر الوحدة، بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية مما يعني أن السلاسل الزمنية تتحرك معاً عبر الزمن، ويتضح من الجدول أن احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم كما نلاحظ أن القيم المحسوبة أصغر من الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%. ومنه نقوم برفض الفرض العدمي H_0 ، وقبول الفرض البديل H_1 ، حيث أن السلاسل الزمنية {ERu, EXu, EXu, TBu} مستقرة عند الفرق الثاني.

جدول (8) استقراريه السلاسل ERu, EXu, EXu, TBu في المملكة المتحدة

Null Hypothesis: D(ERU,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.125973	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.374307
	5% level	-3.603202
	10% level	-3.238054

Null Hypothesis: D(EXU,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.253701	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-3.612199
	10% level	-3.243079

Null Hypothesis: D(IMU,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.673704	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-3.612199
	10% level	-3.243079

Null Hypothesis: D(TBU,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.634712	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.440739
	5% level	-3.632896
	10% level	-3.254671

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

تنسجم هذه النتائج مع النظرية القياسية التي تقترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الثاني، كما تتفق خاصية الاستقرار بعد أخذ الفروق الثانية لكل من سعر الصرف في جانب وإجمالي صادرات وواردات الدولة وميزانها التجاري في الجانب الآخر في كل من الهند والمملكة المتحدة مع الدراسات التطبيقية الأخرى، ومن ثم فننتج دراسة الاستقرار تشير إلى أنه إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الحقيقية الأساسية وفي ظل التأكد أن جميع المتغيرات لها نفس درجة التكامل - فسوف تقدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وصفا ملائماً يربط بين القيم المشاهدة لهذه المتغيرات .

في هذا الجزء سنقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أظهر تقدير النموذج بطريقة OLS والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن وذلك عند مستوى معنوية 5%، باستخدام برنامج Eviewse12.

3-5 نتائج تقدير النماذج

1-3-5 قياس أثر تغيرات سعر الصرف على صادرات الهند

Dependent Variable: EXI
 Method: Least Squares
 Date: 12/27/23 Time: 10:50
 Sample (adjusted): 3 28
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERI	1.709994	0.746419	2.290930	0.0310
C	2.981816	7.512356	0.396922	0.6949
R-squared	0.179441	Mean dependent var		3.092308
Adjusted R-squared	0.145251	S.D. dependent var		41.43188
S.E. of regression	38.30486	Akaike info criterion		10.20283
Sum squared resid	35214.30	Schwarz criterion		10.29961
Log likelihood	-130.6368	Hannan-Quinn criter.		10.23070
F-statistic	5.248360	Durbin-Watson stat		2.800919
Prob(F-statistic)	0.031049			

بتقدير العلاقة بين إجمالي قيمة الصادرات الهندية كمتغير تابع وسعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار كمتغير مستقل، تشير نتائج هذا التقدير إلى أن زيادة قدرها 1% في سعر الصرف، تؤدي إلى زيادة قدرها نحو 1.7% في إجمالي قيمة الصادرات. وهذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث العلاقة الطردية بين سعر الصرف والصادرات، فإن زيادة سعر صرف الروبية مقابل الدولار يعني انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة المصدرة ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مقابل السلع المثلثة من دول أخرى، الأمر الذي يشجع على زيادة الصادرات. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 18% من التغيرات التي حدثت في قيمة الصادرات الهندية خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغيرات في سعر صرف الروبية الهندية، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير سعر الصرف.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

5-3-2 قياس أثر تغيرات سعر الصرف على واردات الهند

Dependent Variable: IMI
Method: Least Squares
Date: 12/27/23 Time: 10:57
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERI	-0.560126	0.686789	-0.815571	0.4228
C	5.743885	6.912212	0.830976	0.4142
R-squared	0.026967	Mean dependent var	5.707692	
Adjusted R-squared	-0.013576	S.D. dependent var	35.00795	
S.E. of regression	35.24478	Akaike info criterion	10.03632	
Sum squared resid	29812.66	Schwarz criterion	10.13309	
Log likelihood	-128.4721	Hannan-Quinn criter.	10.06418	
F-statistic	0.665156	Durbin-Watson stat	2.587639	
Prob(F-statistic)	0.422766			

بتقدير العلاقة بين إجمالي قيمة الواردات الهندية كمتغير تابع وسعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار كمتغير مستقل، تشير نتائج هذا التقدير إلى أن زيادة قدرها 1% في سعر صرف الروبية الهندية أمام الدولار، تؤدي إلى انخفاض قدره نحو 0.56% في إجمالي قيمة الواردات الهندية. وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث العلاقة العكسية بين سعر الصرف والواردات، فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية، وبالتالي انخفاض الطلب عليها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 2% من التغيرات التي حدثت في قيمة الواردات الهندية خلال تلك الفترة ترجع إلى التغيرات التي حدثت في سعر صرف الروبية الهندية، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير سعر الصرف. وقد يرجع هذا التأثير الطفيف إلى هيكل الواردات الهندية والذي يتبين أن معظمه يتكون من سلع ومواد غذائية ومنتجات وسيطة، ومنتجات استثمارية، وهي سلع تتصف بضعف مرونة الطلب المحلي عليها وعدم وجود بدائل محلية لها.

5-3-3 قياس أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري بالهند

Dependent Variable: TBI

Method: Least Squares

Date: 12/27/23 Time: 11:00

Sample (adjusted): 3 28

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERI	2.264777	0.529867	4.274234	0.0003
C	-2.765570	5.332866	-0.518590	0.6088
R-squared	0.432209	Mean dependent var	-2.619231	
Adjusted R-squared	0.408551	S.D. dependent var	35.35735	
S.E. of regression	27.19183	Akaike info criterion	9.517513	
Sum squared resid	17745.49	Schwarz criterion	9.614290	
Log likelihood	-121.7277	Hannan-Quinn criter.	9.545382	
F-statistic	18.26907	Durbin-Watson stat	2.494369	
Prob(F-statistic)	0.000263			

بتقدير العلاقة بين قيمة الميزان التجاري الهندي كمتغير تابع وسعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار كمتغير مستقل، تشير نتائج هذا التقدير إلى أن زيادة قدرها ١% في سعر الصرف، تؤدي إلى ارتفاع قدره نحو 2.26% في رصيد الميزان التجاري الهندي. وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث العلاقة الطردية بين سعر صرف الروبية الهندية والميزان التجاري بالهند، فإن زيادة سعر صرف الروبية مقابل الدولار يعنى انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية للصادرات وارتفاع الأسعار النسبية للواردات ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 43% من التغيرات التي حدثت في قيمة الميزان التجاري الهندي خلال تلك الفترة ترجع إلى التغيرات في سعر صرف الروبية الهندي، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الميزان التجاري الهندي. وبالنظر إلى طبيعة هذه الدولة يتضح أنها تعتمد على الواردات ولا تستطيع تخفيضها فبالتالي ارتفاع سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة الصادرات، ولكن لن يؤثر

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

ذلك بالقدر الكافي علي تحسين وضع الميزان التجاري لان الهند تعتمد بشكل كبير على وارداتها وهذا ما سيجعل قيمة الواردات تزيد هي الأخرى بعد انخفاض قيمه العملة امام العملات الأجنبية وبالتالي لن يتحسن الميزان التجاري لأنه مع زيادة قيمه الصادرات زادت معها قيمه الواردات.

5-3-4 قياس أثر تغيرات سعر الصرف على صادرات المملكة المتحدة

Dependent Variable: EXU
Method: Least Squares
Date: 12/27/23 Time: 11:02
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERU	-751.7594	143.2321	-5.248538	0.0000
C	4.808583	14.41930	0.333482	0.7417
R-squared	0.534407	Mean dependent var	2.784615	
Adjusted R-squared	0.515007	S.D. dependent var	105.5377	
S.E. of regression	73.49799	Akaike info criterion	11.50620	
Sum squared resid	129646.9	Schwarz criterion	11.60297	
Log likelihood	-147.5806	Hannan-Quinn criter.	11.53406	
F-statistic	27.54715	Durbin-Watson stat	2.483146	
Prob(F-statistic)	0.000022			

بتقدير العلاقة بين قيمة صادرات المملكة المتحدة كمتغير تابع وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار كمتغير مستقل، تشير نتائج هذا التقدير إلى أن زيادة قدرها ١% في سعر الصرف، تؤدي الى انخفاض قدره نحو 751.7 مليار دولار في قيمة صادرات المملكة المتحدة. وهذه النتيجة لا تتفق مع المنطق الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك العديد من العوامل المتداخلة التي قد تؤثر في صادرات المملكة المتحدة، مثل الاتجاهات العالمية وتكاليف التصنيع والإنتاج والعلاقات التجارية الثابتة للمملكة المتحدة، وتأثيرات سياسات الحكومة، والظروف الاقتصادية العالمية إما ركود عالمي أو نمو قوى. كما تشير قيمة معامل التحديد

(R²) إلى أن حوالي 53% من التغيرات في قيمة الصادرات بالمملكة المتحدة ترجع إلى التغيرات التي يعكسها متغير سعر الصرف بالمملكة المتحدة، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى.

5-3-4 قياس أثر تغيرات سعر الصرف على واردات المملكة المتحدة

Dependent Variable: IMU
Method: Least Squares
Date: 12/27/23 Time: 11:03
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERU	-918.9343	170.6138	-5.386048	0.0000
C	7.974054	17.17583	0.464260	0.6466

R-squared	0.547251	Mean dependent var	5.500000
Adjusted R-squared	0.528387	S.D. dependent var	127.4841
S.E. of regression	87.54859	Akaike info criterion	11.85607
Sum squared resid	183954.1	Schwarz criterion	11.95285
Log likelihood	-152.1289	Hannan-Quinn criter.	11.88394
F-statistic	29.00952	Durbin-Watson stat	1.983250
Prob(F-statistic)	0.000016		

بتقدير العلاقة بين قيمة واردات المملكة المتحدة كمتغير تابع وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار كمتغير مستقل، تشير نتائج هذا التقدير إلى أن زيادة قدرها 1% في سعر صرف الجنيه الإسترليني أمام الدولار، تؤدي إلى انخفاض قدره نحو 918.9 مليار دولار في إجمالي قيمة واردات المملكة المتحدة. وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث العلاقة العكسية بين سعر الصرف والواردات، فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية، وبالتالي انخفاض الطلب عليها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات. كما تشير قيمة معامل التحديد (R²) إلى أن حوالي 50% من التغيرات التي حدثت في قيمة واردات المملكة خلال تلك الفترة ترجع إلى التغيرات التي حدثت في سعر صرف الجنيه الإسترليني، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير سعر الصرف.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

5-3-5 قياس أثر تغيرات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري بالمملكة المتحدة

Dependent Variable: TBU
Method: Least Squares
Date: 12/27/23 Time: 11:07
Sample (adjusted): 3 28
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERU	168.4296	66.96896	2.515040	0.0190
C	-3.045772	6.741821	-0.451773	0.6555
R-squared	0.208585	Mean dependent var		-2.592308
Adjusted R-squared	0.175609	S.D. dependent var		37.84792
S.E. of regression	34.36438	Akaike info criterion		9.985722
Sum squared resid	28341.86	Schwarz criterion		10.08250
Log likelihood	-127.8144	Hannan-Quinn criter.		10.01359
F-statistic	6.325426	Durbin-Watson stat		2.395555
Prob(F-statistic)	0.019006			

بتقدير العلاقة بين قيمة الميزان التجاري بالمملكة المتحدة كمتغير تابع وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار كمتغير مستقل، تشير نتائج هذا التقدير إلى أن زيادة قدرها 1% في سعر صرف الجنيه الإسترليني أمام الدولار، تؤدي إلى ارتفاع قدره نحو 168.4 مليار دولار في رصيد الميزان التجاري بالمملكة. وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث العلاقة الطردية بين سعر صرف الجنيه الإسترليني والميزان التجاري بالمملكة، فإن زيادة سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار يعنى انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية للصادرات وارتفاع الأسعار النسبية للواردات ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 20% من التغيرات التي حدثت في قيمة الميزان التجاري بالمملكة المتحدة خلال تلك الفترة ترجع إلى التغيرات في سعر صرف الجنيه

الإسترليني، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الميزان التجاري بالمملكة المتحدة.

6 - الاستنتاجات والتوصيات

يمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أية دولة من دول العالم، سواء كانت من الدول المتقدمة أو من الدول النامية. لذا، تسعى معظم الحكومات إلى اتباع سياسات تهدف في تعاملاتها إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى. ولتحليل دور وأثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للدولة، وهل هناك أثر موحد على مستوى كافة الدول بتصنيفاتها أم يتوقف هذا الأثر واتجاهه على طبيعة الدولة واقتصادها، تم اختيار دولة الهند معبرة عن دول الاقتصاديات الصاعدة، والمملكة المتحدة معبرة عن اقتصاديات الدول المتقدمة، للوقوف على مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في كل دولة وفقاً لتصنيفها. وتم ذلك باستخدام بيانات سنوية من عام 1995 حتى عام 2022، والاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي EViews لاختبار علاقة الانحدار بين المتغيرات وقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، لتقييم أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الهند والمملكة المتحدة، وذلك خلال الفترة الزمنية (1995-2022). وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي موجب على صادرات الهند كأحد الاقتصاديات الصاعدة، وهذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث العلاقة الطردية بين سعر الصرف والصادرات، فإن زيادة سعر صرف الروبية مقابل الدولار يعني انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة المصدرة ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في

الأسواق الخارجية مقابل السلع المثلثة من دول أخرى، الأمر الذي يدفع إلى زيادة الصادرات. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 18% من التغيرات التي حدثت في قيمة الصادرات الهندية خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغيرات في سعر صرف الروبية الهندية، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير سعر الصرف.

● أن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي سالب على واردات الهند كأحد الاقتصاديات الصاعدة، وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث العلاقة العكسية بين سعر الصرف والواردات، فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية، وبالتالي انخفاض الطلب عليها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 2% من التغيرات التي حدثت في قيمة الواردات الهندية خلال تلك الفترة ترجع إلى التغيرات التي حدثت في سعر صرف الروبية الهندية، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير سعر الصرف. وقد يرجع هذا التأثير الطفيف إلى هيكل الواردات الهندية والذي يتبين أن معظمه يتكون من سلع ومواد غذائية و سلع وسيطة، و سلع استثمارية، وهي سلع تتصف بضعف مرونة الطلب المحلي عليها وعدم وجود بدائل محلية لها.

● أن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي موجب على رصيد الميزان التجاري بدولة الهند كأحد الاقتصاديات الصاعدة، وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث العلاقة الطردية بين سعر صرف الروبية الهندية والميزان التجاري بالهند، فإن زيادة سعر صرف الروبية مقابل الدولار يعنى انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية نسبياً، مما يؤدي إلى

انخفاض الأسعار النسبية للصادرات وارتفاع الأسعار النسبية للواردات ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري. إلا أن الميزان التجاري الهندي يظهر تزايد في العجز خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى طبيعة هذه الدولة والتي يتضح منها أنها تعتمد على الواردات ولا تستطيع تخفيضها فبالتالي ارتفاع سعر الصرف سيؤدي الي زيادة الصادرات، ولكن لن يؤثر ذلك بالقدر الكافي علي تحسين وضع الميزان التجاري لان الهند تعتمد بشكل كبير على وارداتها وهذا ما سيجعل قيمة الواردات تزيد هي الأخرى بعد انخفاض قيمه العملة امام العملات الأجنبية وبالتالي لن يتحسن الميزان التجاري. كما أن الهند تستورد كميات كبيرة من النفط الخام، وبالتالي فإن التغيرات في أسعار النفط العالمية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على رصيد الميزان التجاري. حيث إن ارتفاع أسعار النفط يزيد تكاليف الواردات النفطية ويؤدي ذلك إلى زيادة العجز التجاري.

- أن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي سالب على صادرات المملكة المتحدة كأحد الاقتصاديات المتقدمة، وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك العديد من العوامل المتداخلة التي قد تؤثر في صادرات المملكة المتحدة، مثل الاتجاهات العالمية وتكاليف التصنيع والإنتاج والعلاقات التجارية الثابتة للمملكة المتحدة، وتأثيرات سياسات الحكومة، والظروف الاقتصادية العالمية إما ركود عالمي أو نمو قوى. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 53% من التغيرات في قيمة الصادرات بالمملكة المتحدة ترجع إلى التغيرات التي يعكسها متغير سعر الصرف بالمملكة المتحدة، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى.
- أن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي سالب على واردات المملكة المتحدة كأحد الاقتصاديات المتقدمة، وهذا يعني أن التغيرات في سعر الصرف

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

تؤدي إلى تغيرات معاكسة في واردات المملكة. وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي، وتشير نتائج التقدير إلى أن زيادة قدرها 1% في سعر صرف الجنيه الإسترليني أمام الدولار، تؤدي إلى انخفاض قدره نحو 918.9 مليار دولار في إجمالي واردات المملكة المتحدة. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 50% من التغيرات التي حدثت في قيمة واردات المملكة خلال تلك الفترة ترجع إلى التغيرات التي حدثت في سعر صرف الجنيه الإسترليني، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير سعر الصرف.

• أن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي موجب على رصيد الميزان التجاري بالمملكة المتحدة كأحد الاقتصاديات المتقدمة، أي أن هناك علاقة طردية بين سعر صرف الجنيه الإسترليني والميزان التجاري بالمملكة، فإن زيادة سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار يعنى انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية للصادرات وارتفاع الأسعار النسبية للواردات ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 20% من التغيرات التي حدثت في قيمة الميزان التجاري بالمملكة المتحدة خلال تلك الفترة ترجع إلى التغيرات في سعر صرف الجنيه الإسترليني، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير متغير الميزان التجاري بالمملكة المتحدة.

بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات الآتية:

- يفضل على الحكومة الهندية متابعة ومراقبة تقلبات سعر الصرف لتحسين تنافسية الصادرات. وتحفيز التنوع في الصادرات لتقليل التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف.
- يتعين على الحكومة والقطاع الخاص في الهند اتخاذ إجراءات لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحفيز الإنتاج المحلي لتقليل التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف على وارداتها.
- يحتاج صانعو السياسات في المملكة المتحدة إلى مراعاة تأثير سياسات الصرف على صادراتها و وارداتها، وضبط الإجراءات بناءً على ذلك.
- يجب أن يكون هناك تركيز على تعزيز التنوع في الاقتصاد لتقليل الضغوط على ميزان المملكة المتحدة.
- النتائج تظهر ضرورة توجيه السياسات نحو تعزيز الصادرات في ظل زيادة سعر صرف الجنيه الإسترليني.
- تعزيز استدامة الإنتاج المحلي والاعتماد على الموارد الوطنية يمكن أن يقلل من تأثير ارتفاع سعر صرف الجنيه الإسترليني على واردات المملكة المتحدة.
- يمكن للهند الاستفادة من تحسين مرونة الطلب المحلي على الواردات لتحسين ميزان الميزان التجاري.
- يُفضل تنويع هيكل الواردات بالهند لتقليل التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف.
- يمكن أن تتخذ الهند سياسات لتقليل تبعات تقلبات أسعار النفط على ميزان الميزان التجاري.
- يتعين على الهند تطبيق سياسات اقتصادية لتعزيز تنافسية الصادرات وتحسين هيكل الميزان التجاري.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

- النتائج تظهر أهمية اتخاذ سياسات اقتصادية مستدامة ومتوازنة لتعزيز القدرة التنافسية وتحسين ميزان المملكة المتحدة.
- تعزيز الجودة والابتكار في المنتجات المصدرة للحفاظ على تنافسية الهند في الأسواق العالمية.
- دعم الشركات في تطوير استراتيجيات التسويق الدولي لتحقيق أقصى استفادة من تقلبات سعر الصرف.
- تشجيع التنوع في الاقتصاد الهندي لتقليل التبعية على قطاعات معينة وتقليل تأثير تقلبات سعر الصرف.
- اتخاذ إجراءات لتقليل تأثير ارتفاع أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري من خلال تطوير استراتيجيات لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة ودعم الطاقة المتجددة.
- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية لتحسين كفاءة الإنتاج والنقل والتوزيع.
- اعتبار تطبيق سياسات نقدية مستدامة للحفاظ على استقرار سعر الصرف وتجنب تقلبات كبيرة.
- تقديم حوافز للشركات المصدرة والمستثمرين لتعزيز الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعزيز برامج التدريب والتطوير لتعزيز قدرة الشركات والقطاعات على التكيف مع التقلبات في سوق الصرف.
- تعزيز التعاون مع الجهات الدولية لتحقيق استقرار الاقتصاد العالمي وتقليل التقلبات غير المبررة في أسواق العملات.

7- قائمة المراجع

7-1 المراجع باللغة العربية

- أبو شرار علي، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط (3)، 2013.
- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2013.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2012.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.
- حامد صلاح الدين، أسعار صرف العملات، إضاءات مالية ومصرفية - نشرة توعوية، الكويت، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، يوليو 2011.
- رضا البدوي، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (1971 - 2020): نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2023.
- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن - عمان، 2013.
- سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة (دراسة مقارنة في الدول النامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة)، مجلة تنمية الريفين، العدد 31، العراق، 2009.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

-
-
- سمير بن عبد العزيز، سفيان بن عبد العزيز، دولي لخضر، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية للفترة 2001 - 2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد3، 2018.
- سمير فخري نعمة، العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
- سوسن كريم، قاسم سعد صكبان، أثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990 - 2016)، مجلة اهل البيت، العدد24.
- صابرين عدنان، ايمان كاظم، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للفترة (2004 - 2018)، مجلة حمورابي، العدد35، 2020.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الطبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.
- عبد الحق بوع تروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسطنطينية، الجزائر، العدد3، 2000.
- عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
- عبد المجيد قدي، المنخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات لجامعية، الجزائر، 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلى للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- عدنان تابه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
- عرفات نقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
- على سعد داوود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة سطيف، العدد 14، 2014.

- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- فؤاد محمود علي، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات "دراسة تحليلية على الاقتصاد السوري"، دمشق، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2020.
- قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
- محمد فاضل نعمة، شيماء رشيد، الاحتياطات النقدية الأجنبية وتأثيرها على سعر الصرف في العراق، المؤتمر العلمي الدولي الأول، جامعة وارث الأنبياء، العدد3، 2021.
- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004.
- منتظر فاضل البطاط، جائزة حسن الجشمي، تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي في العراق للمدة 2003 - 2021، المؤتمر الدولي الحادي عشر للإصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية، العراق، يناير 2022.
- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ - الرياض - المملكة العربية السعودية، 2007.
- موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2010.
- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008.

7-2 المراجع باللغة الأجنبية

- Jafari, M, (1999), The effect of real exchange rate on the economic growth; case study of the economy of Iran during the period 1959-1996, Master Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences Mazandaran University.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة
في الفترة 1995-2022

- Mankiw, N, (2007), Principles of Economic, Harvard University.
- Jura, M. (2003). Techniques Financière Internationals, two eme Edition, Dunod, Paris.
- J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, Mapping a country's competitive position: a real exchange rate approach, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3,2011, p234.
- www.worldbank.data.